ملحق (د)

نص مشروع الوسيط التشادي حول الاتفاق النهائي (أيشي)

مشروع اتفاق نهائي حول الملاحق بين حكومة جمهورية السودان وجيش تحرير السودان

مقترح الوسيط

- اعتبارا لاتفاق السلام الذي وقع بمدينة أيشي بتاريخ 3 سبتمبر (أيلول) 2003 بين حكومة جمهورية السودان وجيش تحرير السودان تحت رعاية الحكومة التشادية،
- اعتبارا لتقرير اللجنة الثلاثية المتعلق بالأوضاع في الميدان
- اعتبارا لحسن النية التي أبداها الجانبان ورغبتهما الحقيقية في إحلال السلام.

إن حكومة جمهورية السودان وجيش تحرير السودان يتعهدان باحترام بنود الاتفاق التالي:

1- إصدار عفو عام وشامل عن كل مقاتلي ومنا ضلي ومناصري جيش تحرير السودان. إن هذا العفو لا يشمل الجرائم التي ارتكبت قبل نشوب التمرد.
2- إرساء دعائم أمن كامل وسلام نهائي في منطقة دارفور.
أ- يتعهد جيش تحرير السودان بالانتهاء عن الكفاح المسلح وتجميع مقاتليه في المواقع المحدد وتسليم أسلحته والمعدات الحربية الأخرى للحكومة السودانية في مدة لا تتجاوز (45 يوماً).
ب- تتعهد الحكومة السودانية بالتكفل بإعاشة عناصر جيش تحرير السودان وذلك تحت إشراف اللجنة الثلاثية لأجل حصرهم وتشخيصهم.
ت- تتعهد الحكومة السودانية في مدة (45 يوماً) بنزع أسلحة كل القوات غير النظامية التي تعرف (بالجنجويد) وكل العصابات المسلحة الأخرى التي ترتكب جرائم في حق السكان المدنيين العزل.
3- استيعاب عناصر جيش تحرير السودان في الحياة العامة.
أ- إن عناصر جيش تحرير السودان الذين يرغبون في أداء المهنة العسكرية يتم إلحاقه بالجيش الوطني السوداني. سيتم تحديد رتبهم وامتيازا تهم وفقاً للمسئوليات التي يشغلونها أثناء تواجدهم في الثورة.
ب- إشراك الكوادر السياسية لجيش تحرير السودان في إدارة الشئون العامة.
ت- إن الموظفين الذين التحقوا بجيش تحرير السودان يمكنهم العودة إلي وظائفهم الأصلية ويتمتعون بنفس امتيازات زملائهم.
ث- إن العناصر المدنية العسكرية الذين لا يرغبون في أداء المهنة العسكرية سيتم تعويضهم من أجل دمجهم في الحياة العامة.
4- ضمان حرية تنقل الممتلكات والأشخاص.
5- تأذين وضمان وتسهيل دخول منظمات الإغاثة الوطنية والدولية إلي المناطق المنكوبة.
6- تتعهد الحكومة السودانية بإعداد برنامج عاجل من أجل إعادة التعمير والتنمية الاجتماعية والاقتصادية بدار فور بمساهمة الشركاء الإنمائيين.
7- تجديد الثقة في اللجنة الثلاثية وتعزيزها من أجل الإشراف علي تطبيق الاتفاق الحالي.
8- في حالة وقوع خلاف أو عدم احترام بنود هذه الاتفاقية من قبل أحد الطرفين يقوم الطرف الآخر باللجوء للطرف الوسيط.
9- يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بمجرد التوقيع عليه.
10- صدر هذا الاتفاق باللغتين الفرنسية والعربية ولكليهما نفس القوة القانونية.

أخبار اليوم السبت 14 رمضان 1424 هـ الموافق 8 نوفمبر 2003م العدد 3255